



الكونفرة الديمقرطية للشغل  
المكتب التنفيذي

**بلاغ إخباري حول اجتماع لجنة القطاع العام المنبثقة عن اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي**

عقد يوم الثلاثاء 10 أبريل 2012 بمقر الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الادارة الاجتماعية الاول للجنة القطاع العام المنبثقة عن اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي، وأكد السيد الوزير باعتباره رئيساً للجنة وبحضور ممثلي عن الوزارات المعنية ان الحكومة ملتزمة بمواصلة الحوار الاجتماعي، وتتفق جميع المقتضيات المنبثقة والواردة في اتفاق 26 أبريل 2011 والاعتماد على آلية التشاور مع المركبات التقنية الاكثر تمثيلية بخصوص استراتيجية الوزارة بتحديث وتطوير الادارة العمومية ومواردها البشرية وفق منهجية توافقية فاعلة وعملية ومنتجة

و ضمن هذا السياق أكد الوفد الكونفدرالي المشارك على اهمية هذا اللقاء التفاوضي بالعلاقة مع انتظارات وطلعات جميع الأصناف المهنية المكونة للمنظومة البشرية العاملة بالإدارات العمومية واعتبار ان استراتيجية الحكومة الهدافة الى مصالحة الادارة العمومية مع المواطنين تتطلب اساساً من اهمية مصالحة الادارة العمومية مع الموظفين على قيم العدل والمساواة والإتساف كما تم التأكيد على ..

**أولاً** الى ضرورة مباشرة الحوار الاجتماعي في دورة تفاوضية وتفاقمية في شهر ابريل ودوره تشاروية وتدابيرية في شهر سبتمبر من كل سنة مع التأكيد على التأثير القائم في تعديل جميع القضايا الواردة في اتفاق 26 ابريل من السنة الماضية

**ثانياً** اعتبار المرحلة تقاضي التعاقد حول ثوابيات وانتظارات مستجدة تتعلق بالاحتراام كامل للحربيات التقنية ومراجعة شاملة للنظام الانتخابي للجان الادارية المتساوية على قاعدة التنسابية العددية . وتحسين الدخل من خلال مراجعة عميقه لمنظومة الاجور على اساس المسارات المهنية الثالثة مع اعتماد نظام الشواهد المطلوبة وليس الوظيفة وتصسيم الية لتحرير الاجور المتاسب مع كلفة الحياة . وإلغاء جميع انواع التمييز بين الفئات المهنية بخصوص مسارات الترقية المهنية ونظام التعويضات وتسريع وتيرة اخراج نظام التعويض عن المناطق الثانية والثالثة والرابعة وتعيم نظام الدرجة الجديدة بالتقنية للنظر والدرجات المعنية بشكل يواكب مسار حياتها المهنية مع احداث تعويضات جديدة يشكل يحقق الإتساف الاجري بين الموظفين

**ثالثاً** كما أكدت المداخلة الكونفدرالية على اهمية مباشرة الحوار حول القضايا البهكلة لمنظومة الوظيفة العمومية وخصوصاً ما يتعلق بمراجعة شاملة وكاملة للنظام الاساسي العام للوظيفة العمومية وفق قواعد الدور الاستراتيجي للدولة والجهوية الموسعة والخصوصية المهنية يتم تنزيله في وظيفة عمومية للدولة ( FPE ) ووظيفة عمومية ترابية او جهوية ( FPT ) ووظيفة عمومية صحيحة او استثنائية ( FPS ) وإقرار منظومة جديدة للحوار والتفاوض والتعداد الاجتماعي القطاعي وما بين القطاعات العمومية وأحداث اللجان التقنية المتساوية الاصحاء المختصة بالصحة والسلامة المهنية وشروط وظروف العمل المهني العمومي وإلغاء مفهوم السر المهني في تدبير الشأن العام غير اخراج نظام الحق في الوصول للمعلومة ومراجعة نظام التقسيط ومراجعة نظام التقسيط والتقييم على اسس مؤشرات قبلية للقياس الموضوعي وتوسيع نسبة الترقى في 36% ومراجعة نظام التكوين المستمر على قواعد البرامج التعاقبة وفق الشخصيات المرجعية والوظيفية والتشاور حول النظام المرجعي للوظائف والكتيارات وفق المسارات المهنية الثالثة المكونة للمنظومة البشرية بالوظيفة العمومية

**رابعاً** استعدادية التعاطي الإيجابي والشامل مع القضايا المطالية الفئات المهنية المشتركة بين الوزارات وخصوصاً الملف المطالي لفئة المنتصرفين وفئة الأطباء والممرضين والتقنيين والمحررين والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين واستكمال تنفيذ ما تبقى في ملف المهندسين

**خامساً** اعتبار الية التوافق القلبي مسألة حاسمة بشأن التداول والتفاوض حول قانون النقابات وقانون الحق في ممارسة الإضراب ومنظومة التقاعة وتأكيد عملية التفاوض حول مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية ومعاش الزملة مع ضرورة اخراج قانون جديد ينظم ويوحد مؤسسات الاعمال الاجتماعية وتحريرها من العنقود القطاعي والانتقال بها الى منطق خدمة الموظف العمومي مع تمكين العاملين بالوظيفة العمومية من برامج خاصة لولوج السكن والتقليل والتغدوة والسباحة وخدمات اجتماعية لأسر الموظفين

هذا وأكدت المداخلة الكونفدرالية ان التلويع بالاقطاع من الأجر خلال أيام الإضراب التي تعلن عنها المنظمات التقنية الاكثر تمثيلية وطنية او قطاعياً او جهرياً او محلياً تعتبر مسا خطيراً بممارسة الحق المضمون دستورياً وفي جميع المواثيق والمعاهد والاتفاقات الدولية وستحدد لجنة القطاع العام اجتماعها الثاني لمواصلة عملها يوم الخميس 19 ابريل 2012 على الساعة الصالة بعد الزوال